جدلية العلاقة بين الأمن الإنساني وظاهرة الهجرة غير الشرعية

م.د. سماح نجم كاظم
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
samah.najm@nahrainuniv.edu.iq

مستخلص البحث:
يعدَ الأمن الإنساني من أبرز المفاهيم المعاصرة في الدراسات الأمنية برز في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ نظراً لتعقد الظروف الأمنية وضمها لإبعاد وأدوات متعددة لتحقيقها ، أذ حدث الانعطاف من أمن الدولة المرتكز على القوة العسكرية والمرتبط بحدود الدولة القومية، إلى أمن الأفراد والإنسان تحت مسمى (الأمن الإنساني) ليضم ابعاد عدة منها: الامن المجتمعي والأمن الشخصي والأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن السياسي، أبعاد تستلزم أدوات واليات متعددة لضمانه تختلف عن القوى العسكرية ؛ إذ لا تجدي فيها هذه القوة نفعاً لتحقيقه ومثال ذلك الأمن البيئي والصحي مما يستلزم معالجات مغايرة، كما وتبرز جدلية الأمن الإنساني بعلاقته بمشكلة الهجرة غير الشرعية لما تنتجه من أزمات وتحديات تهدد جوهر الأمن الإنساني في الدول المهددة بمشكلات أمنية من قبل المهاجرين غير الشرعيين أولاً كالمشكلات الصحية وتجارة المخدرات والتهرب وتجارة الاعضاء ومشكلات صحية واقتصادية معقدة ، ومشكلات أمنية اخرى ترتبط باللاجئ وحقوقه ثانياً ، مما يستلزم معالجة متعددة الأبعاد ترتبط أولاً بمعالجة أسباب الهجرة الغير الشرعية مما يحقق الأمن الإنساني .

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الهجرة غير الشرعية، الأمن الشخصي، الأمن الاجتماعي، الامن الاقتصادي .

المقدمة :

تعدَ الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية تصنف بالمرتبة الثالثة تبعاً لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والاسلحة، تفاقمت بعد (الحرب الباردة) – لتتزامن من ظهور مفهوم الأمن الإنساني -بسبب التطور التكنولوجي في ميادين الاتصالات و وسائل النقل والمراقبة الهشة على الحدود، والنزاعات العرقية والنزوح القسري، بشكل أدى ببعض الباحثين إلى وصف القرن الحادي والعشرين بقرن الهجرة، فأذا كان ماركس حدد الشبح الذي يجول العالم بالثورة البروليتاريا فأن شبح القرن (21) هو شبح الهجرة، أذ تقدر (منظمة العمل الدولية) حجم الهجرة ما بين (10-15%) من عدد المهاجرين بالعالم البالغ عددهم (180) مليون ،أنتجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلات عقدت امكانيات تحقيق الأمن الإنساني كالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتهريب العملة والجرائم اخلاقية تمس عمق الأمن الصحي والمجتمعي، والخطف والتزوير واشكالية الاندماج، بالإضافة للأمراض المزمنة والمعدية كالإيدز، وهكذا هددت جميع ابعاد الأمن الإنساني مما يستلزم جهود وسبل لمواجهتها وتبعاً لطبيعة الموضوع المركبة فأن الجهود هذه لا تحصر بحدود الدولة واستراتيجية أمنها وإنما تستلزم جهود دولية لاسيما المنظمات الدولية.

مشكلة البحث:

تحدد إشكالية الدراسة من جدلية العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومظاهرة الهجرة غير الشرعية وما تنتجه من مشكلات معقدة وصعبة تتمحور حول الاندماج والمخاطر الأمنية المهددة للأمن الإنساني كالمخاطر الأمنية الصحة والاقتصادية والشخصية والمجتمعية والسياسية وآليات معالجتها ، ومن هذه الإشكالية تتضح العديد من التساؤلات أهمها الآتي:

1- ماهية الأمن الإنساني وما هي ابعاده والمخاطر المهددات التي تحيط به ؟
2- ماهي علاقة الهجرة غير الشرعية بالأمن الإنساني ؟، وهل تؤثر على الأمن الانساني بكل أبعاده ؟
3- ماهي الاجراءات الواجب اتخاذها لمعالجة إشكالية الهجرة غير الشرعية لضمان الأمن الإنساني ؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: (تعدَ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أبرز المشكلات المهددة للأمن الإنساني أذ ترتبط بها بعلاقة تفاعل طردي لتهدد هذه الأزمة جميع ابعاد الأمن الإنساني) .

أهمية البحث:

تنطلق أهمية الدراسة من طبيعة إشكالية الهجرة غير الشرعية بوصفها أهم المشكلات الأمنية والإنسانية التي تنامت بشكل جعل أحد الباحثين يطلق على القرن(21) بقرن الهجرة؛ نظراً لتزايد اعدد المهاجرين الذي اقرت ليصل إلى مليار مهاجر، وضمنه المهاجرين غير الشرعيين الذين يعدو تحدي أمني مزدوج أذ يؤثر على أمن الدول المستقبلة أولاً ومن ثم الأمن الإنساني للاجئ ثانياً بكل مضامينه.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي للتوصل إلى الاهداف المتوخاة .

المبحث الأول : الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية: دراسة نظرية

برز الأمن*الإنساني بالدراسات الأمنية المعاصرة، اتخذ من أمن الافراد لا الدولة حجر أساس، ليتضمن أمنه الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والصحية والغذائية والاجتماعية والبيئية ... وغيرها، وفي المفهوم وابعاده سيكون طرحنا .

المطلب الأول : أطار نظري عام لمفهوم الأمن الإنساني.

1- نشأة مفهوم الأمن الإنساني •*

***يعرف الأمن (الشعور بالسلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها ، بعيداً عن عوامل التهديد والخطر)ليشمل كل الكائنات الحية والإنسان أحدها ، امتدت الحدود المفاهيمية والتطبيقية للأمن لتشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية بكل المجتمع ، لتظهر عده انواع ومسميات للأمن كالأمن الإنساني والقومي والاقليمي والأمن الدولي وغيرها العديد ، هدفها الأول التخلص من حالة الخوف التي تعد الحالة المرادفة لمفهوم الأمن (ينظر في ذلك :علي عباس مراد ، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ط1، ابن النديم، الجزائر، 2016 ، ص ص 15-16)**

*** • برز مفهوم الامن الإنساني في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين نتاج لمجموعة تحولات ومخاطر تهدد أمن الافراد والجماعات، عجز المنظور التقليدي المرتكز على أمن الدولة من حلها هذا المنظور المؤسس منذ عهد وستفاليا وتأسيس الدولة القومية أستمر لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون ، بيد انه مع حقبة الحرب الباردة لم يعد كافياً للتعامل مع القضايا الأمنية ليظهر مفهوم الأمن الانساني المنسجم مع التهديدات المعاصرة للأمن (ينظر في ذلك : سالم حميد واخرون، الأمن القومي الاماراتي والخليجي الجزر الاماراتية المحتلة ،ط1،مركز المزماة للدراسات، دبي، 2019،ص13).**

كشفت حقبة ما بعد الحرب الباردة تراجع المفهوم التقليدي للأمن؛ نظراً لتعقد حجم الترابط الدولي وتوسع حجم الاتصالات والتفاعلات العابرة للحدود القومية ، وتنوع مصادر التهديد : الرسمية وغير الرسمية، تهديدات لا تكفي القوة العسكرية لمواجهتها كالتغيرات المناخية وانتشار الامراض والاوبئة والجريمة والارهاب والازمات المالية والاقتصادية...الخ ، لذلك كان لابد من توسيع مفهوم الأمن ليظهر مفهوم (الأمن الإنساني) تعبيراً عن هذه التغير [1]، بحقبة الثمانينيات التي ظهرت ضمنها ثلاثة مقاربات في نظريات العلاقات الدولية لمناقشة مفهوم الأمن نوجزها بالآتي : [2]

1- المقاربة التقليدية للأمن: تمثلها (المدرسة الواقعية) حصرت الأمن في الأمن القومي والقوة العسكرية فعدت الأمن مسألة تخص الدولة حصراً .

2- مقاربة الواقعية الجديدة: سعت إلى توسيع مفهوم الأمن واعادة النظر في الاطار العسكري مؤكدة على ضرورة توسيعه وتعميقه ، وما يميزها أنَها قامت بتوسيع التهديدات الى المجالات غير العسكرية من وحدات غير الدولة ، لكن الأمن فيها ظل مرتبط بالدولة وأمنها القومي .

3- المقاربة النقدية : وهي الاهم اذ انطلقت من مفهوم جديد للأمن لم ينطلق من الدولة وأمنها القومي وإنما من الفرد والجماعة، وبذلك أصبح مفهوم الأمن لا يعبر عن الخطر الموجه للدولة بل كل ما يشكل عائق بوجه تحرير الفرد والجماعة والدولة .

أنطلق الأمن الإنساني من فرضية مفادها : (إنَ التحليل الحقيقي للأمن يبدأ من مراجعة تحليل العلاقات الدولية، التي ينبغي إلا تكون الدولة وإنما الفرد) لينطلق من الفرد لا الدولة، ليعد محور ومركز التفاعل في السياسة الدولية، وجوهر هذا الطرح هو أمن الفرد المرتبط بموضوعات الفقر والغذاء والصحة والتعليم والمعرفة والحرمان وغيرها[3]، حملت هذه التغيرات (ستيفن م. والت) إلى تسمية هذه الحقبة بمرحلة (النهضة بالدراسات الأمنية) فانعطفت من الدراسات الأمنية التقليدية إلى مفهوم جديد عبرت عنه العديد من مدارس العلاقات الدولية كـ(مدرسة كوبنهاكن)* التي ارتكزت في تعاملها مع مفهوم الأمن على الاحاطة بجميع مكوناته، والمقاربة البنائية التي تعد الأمن بناء اجتماعي ، والنظرية النقدية التي اسست ما يعرف بدراسات الأمن النقدية (critical security studies) اتخذت دراسات مدرسة فرانكفورت و(غرامشي) أطاراً لها وعدت الأمن مرادف للأنعتاق (Emancipation) لتؤسس لمفهوم الأمن الإنساني لانطلاقها من أمن الافراد والجماعات لا الدولة وأمنها القومي العسكري[4].

---

(1) اياد هلال الكناني ، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، ط1، دار الخليج ، الاردن، 2020،ص 163.

(2) فارس محمد العمارات ، الأمن الإنساني في ظل العولمة ، ط1 ، دار الخليج ، الاردن ، 2019 ، ص37 .

(3) محفوظ رسول،أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الاوربية، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 2018 ، ص 39.

* طرحت (مدرسة كوبنهاكن) عبر المفكر البريطاني (باري بوزان)(Barry Buzn) منظوراً موسع عن الأمن أذ تعمق في فهم المشكلات الأمنية ، ليضم المجال الأمني عنده خمسة قطاعات رئيسية : سياسية ،المجتمعية ، البيئية ، العسكرية ،والاقتصادية ، بالإضافة لطرحه نظرية مركب الأمن الاقليمي ونظرية الأمننة (ينظر في ذلك : فرح يحيى زعاتره، التهديدات السيبرانية على الأمن القومي الأمريكي، ط1،العربي للنشر والتوزيع،2024،ص33).

(4) سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، ط1، مركز الامارات للدراسات الأمنية والبحوث الاستراتيجية ،الامارات ، 2019، ص ص 12- 13 .

2- تعريف مفهوم الأمن الإنساني

يمكن النظر للأمن الإنساني من أكثر من زاوية، فيمكن النظر اليه من خلال علاقته بالأمن القومي كما يقدمه (بول هينبكير) بتصور تكاملي (الأمن الإنساني يرتكز على الافراد والمجتمعات بدلاً من الدول، كما أنَه يقوم على فكرة أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافي لتحقيق بقاء البشر، والأمن الانساني يرتكز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية)، أما تعريف الأمم المتحدة للأمن الإنساني عبر تقرير لجنة التنمية البشرية لعام (1994) أسسه على ركيزتين وهما الآتي: [1]

1- الأمن من الخوف كالأمن من الاقصاء والتهميش والعنف .

2- الأمن من الحاجة كالأمن من الحرمان والفقر والتهميش الاجتماعي .

وعموماً يعرف الأمن الإنساني في المنظور الكندي المعلن من وزير خارجيتها (لويد أكسورتي) بأنه (طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الأفراد محور الاهتمام بدلاً من التركيز فقط على أمن الاقليم والحكومات ، وذلك من خلال الاعتماد على الاجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر)، وهناك من يعرفه بعلاقته بالأمن القومي* ليعبر عن (تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الإنسان بشتى ابعاده الصحية والاقتصادية والتعليمية...الخ) [2]، ويحدد جوهر فكرة الأمن الإنساني تحدد بانطلاقه من الأفراد تم الترويج أليه أولاً من برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في التقرير التنموي لعام(1993)، يهدف إلى حماية الأفراد من التهديدات العنيفة وغير العنيفة، ليعرف بأنه (حماية جوهر الحياة للناس جميعاً بطرق تعزيز حريات الإنسان والانجاز الإنساني) ويفترض هذا ضمناً ضمان حقوق الإنسان الأساسية ، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتعليم والرعايا الصحية، ويمكن أنَ ينطوي الأمن الإنساني على أسس فلسفية مهمة لفكرتي التدخل الإنساني*، والمسؤولية عن الحماية، وكذلك تأسيس المحكمة الجنائية الدولية للبت بالانتهاكات، كما وينطوي على استخدام القوة الصلبة والحرب لحماية الأفراد [3]، ويمثل مفهوم الأمن

---

(1) مجموعة مؤلفين ، جائحة كورونا – سياسات وازمات عالمية وإقليمية ، ط1، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، القاهرة ، 2021، ص 338 ، وسالم حميد وأخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 14.

* يختلف مفهوم الأمن الإنساني عن الأمن التقليدي في العديد من النقاط لعل أهمها الآتي :

1- مرتكز التحليل في الأمن الإنساني ومرجعه هو الإنسان يستهدف حمايتهم لينطوي على ابعاد رفاه الافراد والاستجابة لاحتياجاتهم عند التعامل مع مصادر التهديد ، في حين تعد الدولة وأمنها أساس الأمن التقليدي .

2- مصادر تهديد الأمن الإنساني تنقسم إلى قسمين الاولى داخل الدولة والثاني خارج الدولة كالقضايا الكونية والعالمية ، أما مهددات الأمن التقليدي فهي مصادر تهدد أمن الدولة ولعل التهديد العسكري النابع خارج حدود الدولة .

3- اختلاف الفواعل ذلك أنَ الأمن الإنساني يعتمد على الحكومات والمنظمات كافة ، في حين الأمن التقليدي يعتمد على الدولة وسلطتها بصنع القرار وتنفيذ الاستراتيجيات .

(ينظر في ذلك : حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية ، مجلة اهل لبيت، العدد 24 ، 2019، 540) .

(2) فرقان عبد حمود ، الأمن الإنساني الواقع والتحديات (العراق انموذجاً) ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 38، العراق، 2024، ص 81 .

* التدخل الإنساني : عمل يهدف إلى التأثير والسيطرة على أعمال حكومة أجنبية تنتهك القوانين الإنسانية التي تتعلق بمواطني الدولة أو برعايا عدة دول أخرى ، ويطالب المتدخل بإلغاء تصرف السلطة العامة ، والذي يستخدم لإعاقة التجديد أو السعي إلى اجراءات تحفظية ملحوظة عموماً من التمادي الحكومي ، ويتم التدخل الإنساني بالأساليب العسكرية والسياسية على حد السواء (ينظر في ذلك : حيدر موسى منخي ، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة حالة العراق وليبيا انموذجاً ، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع ، قطر، 2017، ص 101) .

(3) بول روبنسون ، قاموس الأمن الدولي ، ط1 ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاشتراكية ، ابو ظبي ، 2009 ، ص ص 140-141.

الإنساني الجيل الثالث للدراسات الامنية وجد انطلاقته الاولى من لجنة التنمية البشرية لتابعة للأمم المتحدة ، ليتضمن أبعاد عدة منها التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحياة الإنسانية عوضاً عن الدول، وحدد التقرير انواع الأمن الإنساني، وخصائصه المحددة بالآتي : [1]

1- تمحوره حول الاشخاص وحقوقهم وحياتهم لا سيادة الدولة وأمنها .
2- ترابط مكونات الأمن الإنساني فترتبط بأمن الانسان الصحي والغذائي والبيئي والاجتماعي والسياسي.
3- صدوره عن أرادة كونية فهو مطلب الجميع خصوصاً أنَ التهديدات لا تستثني احد.
4- قيامه على مبدأ الوقاية خير من العلاج طالما ان العلاج قد يكون غير مجدي لذلك لابد من الاجراءات الوقائية للحفاظ على أمن الإنسان .

نتيجة لظهور اشكال جديدة للصراع كالحرب الأهلية والحركات الانفصالية والإرهاب والكوارث الطبيعية ومشكلات البيئية ، بدأت جهود منظمة الامم المتحدة لتحقيق للأمن الانساني، عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام (1994) بعنوان "التحرر من الخوف، والتحرر من القافة " [2]، وحدد محورين للأمن الإنساني الأول السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، والثاني الحماية من الاختلال المفاجئ والسلبي لأنماط الحياة، كما وبين أبعاد الأمن الإنساني واوجه التهديد المحتملة للأمن الإنساني نبينهم بالآتي : [3]

1-الأمن الاقتصادي : أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد .
2-الأمن الغذائي : ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد .
3-الأمن الصحي : ضمان الحد الأدنى من الرعية الصحية لكل فرد .
4-الأمن البيئي : حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تحديات الإنسان .
5-الأمن الشخصي : يحول دون تعرض الفرد للعنف الجسدي سواء كان من داخل الدولة أو خارجها مما يهدد حقه في الوجود وينتهك أمنه .
6-الأمن المجتمعي : يهدف إلى منع أي تهديد يوجه للمنظومة القيمية والأخلاقية لعلاقات الافراد التقليدية داخل المجتمع ، وكذلك توفير الحماية ضد العنف الاثني والعرقي .
7-الأمن السياسي : توفير الاحترام الكافي من المجتمع لحقوق وحريات الإنسان .

المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية* : دراسة نظرية

عالجت الفلسفة السياسية بشتى مراحلها إشكالية الهجرة بمسميات متعددة لعل أولها بالمدرسة الرواقية تجسدت بالدعوة لـ(المواطن العالمي)المكمل بـ(الدولة العالمية) [4]، ومن ثم ما عرف بـ(الضيافة الكونية) لـ(كانط) المحددة بـ"حق الغريب لدى نزوله بارض الغير إلا يعامل بوصفه عدو" [5]، واكملت بتفكيكية (دريدا) الذي احترم المثل الاعلى

([1]) زهير اليعكوبي الحرب الإنسانية هل يمكن أن تبرر الحرب؟، ط1 ، دار اكتب ، القاهرة ، 2017 ، ص 77 ، 79.
([2]) وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست ، الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد ، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الأمارات ، 2009، ص5 .
([3]) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 536 ، 538 (للاستزادة ينظر : أياد هلال الكناني ، مصدر سبق ذكره ، ص 162) .
([4]) مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون ، ط1، دار قباء، مصر، 1999 ص 103.
([5]) ايمانويل كانط ، مقالات في التاريخ والسياسة ، ترجمة : فتحي انقزو ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2022، ص 93

للضيافة الكونية و مبدئه (إن المواطن هو مواطن كل العالم) ناقداً ربط هذا الحق بالدولة القومية لتفككها وتمزقها، فالضيافة الخالصة غير مرتبطة بقانون واتفاقية تسمح بالعيش المشترك [1]، وضمنه تعد مشكلة الهجرة الغير شرعية حجر أساس لما تطرحه من مشكلات خطيرة تستنزف الثروة البشرية والطاقة الشابة وتمثل خطراً امنياً ، بدأت أزمتها من الثلاثينات حتى الستينات عندما كانت أوربا بحاجة لأيادي عاملة فلم تصدر قانوناً يحرم الهجرة غير الشرعية ، بل وأكثر من ذلك عندما عدت الهجرة ظاهرة عالمية لتعمير الأرض[2]، بيد أنَ وضع القيود على الهجرة وفرض المعوقات أما تدفق المهاجرين ، ومحاولة الأخير لتجاوزها أو انتهاك هذه القوانين يعد عملاً غير مشروع ، وإذا كان الفعل هو الهجرة فأنها تصبح حنذ غير شرعية [3]، ويمكن تعريفها الهجرة غير الشرعية بأنها مفهوم يضم أولئك الذين يدخلون دولة بطرق غير قانونية كاستخدام الوثائق المزورة ، أو تصاريح مؤقته لكنهم تجاوزوا مدتها ، أو طلب اللجوء وعند رفض الطلب لا يغادرون البلاد [4] ، اما انواع الهجرة غير الشرعية فيمكن تحديد أبرز أربعة انواع بالآتي : [5]

1- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يتم تسوية وضعهم القانوني .
2- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة .
3- الأشخاص الدين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها .
4- الأشخاص الذين يشغلون منصباً دون المنصوص عليها في عقد العمل .

تعد الهجرة غير الشرعية – عكس الهجرة الشرعية – ظاهرة غير مقبولة للدولة الموفدة او المضيفة ، لما تسببه من مشكلات أمنية عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية لها انعكاسات مستقبلية كبيرة بالنسبة للدول المضيفة تتمحور اغلبها حول الأمن الإنساني[6]، وتعدَ الهجرة غير الشرعية اخطر المشكلات الاجتماعية والأمنية المعاصرة تؤرق المجتمع الدولي لأنها تمس جميع شرائحه، فأصبحت لا تستثني نوع او عمر محدد، وتعقدت مسبباتها بين الأمنية والاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وتوتر العلاقات السياسية بين دول العبور ودول المصدر ودول الاستقبال، وعموما يمكن تحديد دلالة الهجرة غير الشرعية بمنظورين رئيسين وهما الآتي : [7]

1- الهجرة غير الشرعية من منظور الدول المستقبلة (The Receiving countries) : يطلق على مفهوم الهجرة هنا مصطلح التوطين (Immigration) تهتم هذه الدول بالأهداف الموجودة من الهجرة لا بالأسباب المؤدية لها .

---

(1) جاك دريدا،مالذي حدث في 11 سبتمبر ، ترجمة : صفاء فتحي ، ط1 ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة ، 2003، ص ص 140-141، وجاك ريدا،ماذا عن غد، ترجمة : سلمان خرفوس، ط1، دار الفارابي ، بيروت، 2010،ص178.

(2)بوشمه الهادي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) حالة الجزائر، مجلة المواقف ، العدد4، 2009، ص ص 226-228.

(3)علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، ج3، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، 2012،ص 118.

(4) مصطفاوي سفيان ، إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والحقوق / قسم الحقوق / جامعة احمد دراية ، 2021، ص ص 19-20

(5) علي ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص 120.

(6) اسعد عبد الحسين خنجر ، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2022، ص ص 25-26.

(7) ندا جمال حرحور ، ليبيا والهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2023 ، ص 69.

2- الهجرة غير الشرعية من منظور الدول المصدرة (The Sending Countries) : يطلق عليها مصطلح الترحال او النزوح (Emiaration) وكذلك الهجرة القسرية وتحدث نتيجة للكوارث الطبيعية البيئية والحروب ، لتعد مرادفة لمفهوم اللجوء .

المبحث الثاني : انعكاس إشكالية الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني ومعالجتها

المخاطر ومهددات الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الإنساني بكل أبعاده ومضامينه ضمن ما يعرف بقرن الهجرة، ومن ثم بيان أهم المعالجات السياسية بمنظور الدولي عبر المواثيق الدولية والمنظمات العالمية ومن ثم المنظور المحلي ما يرتبط به من استراتيجيات لحل مشكلة الهجرة موضوع دراستنا الآتية.

المطلب الأول: إشكالية ومخاطر الهجرة غير الشرعية على الأمن الإنساني

تعدَ إشكالية الهجرة مشكلة القرن (21) نظراً لتزايد عدد المهاجرين الذي اقترب لأن يصل إلى مليار مهاجر بالعالم، مما دعا أحد الباحثين لتسميته بـ"قرن المهاجر"، ومن المتوقع بربع القرن المقبل أنَ يصل عدد المهاجرين إلى اعلى مما كان عليه باي وقت مضى؛ لأسباب بيئية فمن الممكن أنَ يدفع التغيير المناخي للهجرة الدولية، واسباب اقتصادية وسياسية ممن لا يمتلكون وضعاً قانونياً أو غير موثقين مما يشكل تحدياً سياسياً كبيراً، وضعف الاوضاع الاقتصادية بسبب السياسات الاقتصادية التي ولدت ضعف الطبقة الوسطى وما اعقبها من سياسات التقشف وخفض ميزانيات برامج الرفاه ، فـ"الشبح (الذي) يجول العالم هو شبح الهجرة" [1]، ويدعم ذلك احصائية تقرير الهجرة لـ(المنظمة الدولية للهجرة) تحدد البيانات الرقمية بمهجٍ مقارن لعدد المهاجرين بين عامي (2000) و (2020) بالآتي: [2]

	تقرير 2000	تقرير 2020
العدد المقدر من المهاجرين الدوليين	150 مليون	272 مليون
النسبة المقدرة من المهاجرين من بين سكان العالم	% 2.8	%3.5
النسبة المقدرة من المهاجرات الدوليات	% 47.5	% 47.9
النسبة المقدرة من الاطفال من بين المهاجرين الدوليين	%16.0	%13.9
البلد الذي يضم اعلى نسبة من المهاجرين الدوليين	الامارات العربية المتحدة	الامارات العربية المتحدة
عدد العمال المهاجرين	-	164 مليون
التحويلات الدولية في العالم (بدولارات الولايات المتحدة)	126 مليار	689 مليار
عدد اللاجئين	14 مليون	25.9 مليون
عدد المشردين داخلياً	12 مليون	41.3 مليون
عدد الاشخاص عديمي الجنسية	-	3.9 مليون
عدد الدول الاعضاء في المنظمة الدولية للهجرة	76	173

(1) توماس نيل ، شخصية المهاجر ، ترجمة : اسلام احمد ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث،قطر، 2023، ص 14-15

(2) تقرير المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، 2021، ص 9 .

تعدَ الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية تصنف بالمرتبة الثالثة تبعاً لخطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والاسلحة ، تفاقمت بعد (الحرب الباردة) بسبب التطور التكنولوجي في ميادين الاتصالات و وسائل النقل والمراقبة الهشة على الحدود ، والنزاعات العرقية والنزوح القسري ، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم هذه الهجرة ما بين (10-15%) من عدد المهاجرين بالعالم البالغ عددهم (180)مليون[1] ،أنتجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلات عقدت امكانيات تحقيق الأمن الإنساني كالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتهريبها وتهريب العملة والجرائم اخلاقية تمس جوهر الأمن الصحي والمجتمعي ، والخطف والتزوير واشكالية الاندماج فتعد اكثر القضايا المعقدة نظراً لصعوبة تكيفهم في المجتمع الجديد ، بالإضافة للأمراض المزمنة والمعدية كالإيدز مما قد يضر الأمن الإنساني بكل ابعاده [2] ، نبينها بالنقاط الآتية :

1- أثر الهجرة غير الشرعية والأمن الشخصي /الإنساني

يقابل الأمن الشخصي اولاً الاتجار بالبشر أذ تشير بعض الاحصائيات إلى زيادة عدد ضحايا الاتجار بالبشر* مع زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية فكانت احد مصادرها ، لقد زاد عدد ضحايا الاتجار بالبشر بشكل يفوق عدد ضحايا الضربة النووية بـ(هيروشيما ونازاكي) لذا أصبحت هذه الجرائم انتهاكاً لحقوق الإنسان واحد ابرز مهددات الأمن الإنساني[3]، ببعده الشخصي تحديداً الذي يعني بأبسط تعبير: (الطمأنينة والسلام واستمرار مقومات الحياة وديمومة مقوماتها بعيداً عن مصادر الخطر وعوامل التهديد) ، وأول أبرز العوامل المهددة للأمن الإنساني / الشخصي الجريمة المنظمة والإرهاب المهدد لحياة الأفراد [4]، أذ تصبح العجرة غير الشرعية اول مهددات الأمن الشخصي أذ ما ارتبطت بالعنف المادي الذي يرتكبه المهجر بحق المواطن ، ويرجع السلوك العنيف هذا إلى القيود التي تفرض عليهم ناهيك عن الفقر والتهميش فكل ذلك يدفعهم للجريمة والاعتداء مما يهدد الأمن الشخصي لمواطني الدولة المستقبلة [5] .

2- أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاقتصادي

أما (الأمن الاقتصادي) الذي يعد احد ابعاد الأمن الإنساني المعبر عن (ضمان الدخل الاساسي للفرد الذي عادة ما يتحقق عبر توافر فرص العمل المربحة والمجزية ، او عبر شبكة الحماية المحمولة من القطاع العام كملاذ أخير) [6]، فيرتبط الهجرة غير الشرعية بنقطتين رئيستين الأولى (إن غياب الأمن الإنساني الاقتصادي أحد أسباب الهجرة غير

---

(1) فوزي بن دريدي ، ابعاد الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي، مقاربات، العدد12، 2013،ص 122.

(2) عبد الرحمن رحموني واخرون، الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي ،ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2019 ص ص 62-63 .

*عرفت الامم المتحدة (ببرتوكول باليرمو) الاتجار بالبشر: تجنيد اشخاص أو نقلهم أو ايوائهم او استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة او استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الخطف أو الاحتيال او إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال ، أو اعطاء او تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل مواقفه شخص له سيطرة على شخص أخر لغرض استغلاله ومن صور هذا الاستغلال الاتجار بالأعضاء البشرية والاستغلال اللا-أخلاقي او الخدمة قسراً أو الاسترقاق (ينظر في ذلك : فرحان جميل العموش ، جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الاردني ، ط1،دار زهران، الأردن ، 2020، ص ص21-22) .

(3) اسعد عبد الحسين خنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص 32.

(4) ناجي محمد الهتاش و صلاح حسن جار مسعود ، التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، ط1، العربي للنشر والتوزيع، ط1،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2023، ص 41 .

(5) نوال بن عمار، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد 1، مج 9 ، 2020، ص ص 185-186

(6) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص 537 .

الشرعية) ذلك لأن أزمة البطالة الناتجة عن ضعف برامج التنمية الاقتصادية، والاعتماد على الوسائل التقليدية وارتباط الاسواق المحلية بالأسواق العالمية الذي ينعكس سلبا على سوق العمل ، فضلاً عن التفاوت بالمستوى الاقتصادي بين الدول الطاردة والدول الجاذبة [1]، أهم أسباب الهجرة غير الشرعية ، والتي تأخذ اثارها السلبية أشكالاً متعددة منها هجرة الكفاءات لاسيما الشباب نتيجة للبطالة ، كما تؤدي التحويلات المالية للمهاجرين إلى ارتفاع نسب التضخم ببلدهم الأصلي ، بالإضافة لتعرض المهاجرين للوفاة والمخاطر نتيجة لاعتمادهم على وسائل غير أمنة للنقل، والنقطة الثانية زيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مثل تضاعف معدلات الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر والتهريب غسيل الاموال [2]، بالإضافة إلى الاثار السلبية على الأمن الاقتصادي للمواطنين ؛ ذلك لان الهجرة غير الشرعية تهدد الأمن الوظيفي لما توفره من عمالة وافدة رخيصة تسبب ارتفاع نسبة البطالة بين أفراد الدولة الأصليين ، واختلال آليات سوق العمل ، كما تشكل نوع من الضغط الزائد على المرافق العمومية والخدمات الاساسية مما يعود سلباً على الرفاه المعيشي للمواطنين وأمنهم الإنساني الاقتصادي [3].

3- أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الاجتماعي

أما الأمن الاجتماعي المعني بالحفاظ على المنظومة القيمية والاخلاقية للمجتمع دون خدش او انتهاك ، والحفاظ على علاقات الافراد التقليدية داخل المجتمعات وتوفير الحماية ضد العنف الأثني [4]، وتشكل الهجرة غير الشرعية تهديداً مباشراً للأمن الإنساني الاجتماعي؛ إذ ظهرت افات اجتماعية كتفشي الرشوة ورواج استهلاك او الاتجار بالمخدرات، فضلاً عن اختلاف منظومة القيم الثقافية بين الدولة المستقبلة وثقافة المهاجرين غير الشرعيين، فأدخلت على هذه المجتمعات ثقافات قد لا تتناسب مع قيمه وافكاره وتقاليده وعاداته [5]، وهي بذلك تهدد الأمن الثقافي للدول ،كما تولد تهديد خطير داخل المجتمع لخلقها أقليات عرقية وأثنية مختلفة عن تلك الموجودة بأرض الوطن، ويولد تزايد أعداد هؤلاء إلى خلق مجتمعات صغيرة تعيش بالظل على تشكيل اقليات، لتطرح فيما بعد على الدول والمجتمعات إشكالية الاعتراف بها، ويترتب على ذلك خطر الجماعات المهاجرة بشكل غير شرعي على الثقافة القومية، وهذا ما يصعب إدماجهم لاختلاف هويتهم وثقافتهم الجديدة عن المجتمع المؤسسة على اسس عرقية ولغوية ودينية مغايرة للدول والمجتمعات المستقبلة مما يهدد أمنها الاجتماعي[6] ،والذي يمكن تحديد اهم واجهه بالنقاط الآتية : [7]

1- خلق مشكلات التعددية الثقافية والقومية في المجتمعات المهاجر إليها .

---

(1) اسعد عبد الحسين خنجر ، مصدر سبق ذكره ، ص 38.

(2) عمرو محمد الشناوي ، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 77 ، 2021، ص ص 676 ، 685.

(3) نوال بن عمار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 185-186.

(4) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره، ص 538 .

(5) عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة ، الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة ، مجلة التراث ، العدد 29 ، مج 1 ، الجزء1، 2018 ، ص 313 .

(6) نوال بن عمار ، مصدر سبق ذكره ، ص 187 .

(7) دريفل سعده ، الهجرة غير الشرعية : العوامل الجاذبة والدافعة واخطارها ،مجلة سوسيولوجيا، العدد1 ،2018، 2018، ص ص 171-172

2- بروز سياسات وحركات التمييز العنصري للمطالبة بوقف استقبال المهاجرين حفاظاً على هويتهم الثقافية والدينية وعاداتهم وتقاليدهم.
3- اغتراب المهاجرين غير الشرعيين في مجتمعٍ جديد لا يشعرون بالولاء والانتماء له .
4- ظهور الأحياء العشوائية التي تتدنى بها الخدمات الضرورية ويترتب على مخاطر على الأمن البيئي والصحي والاجتماعي والاقتصادي معاً تبعاً للسلوك غير الأخلاقي للكسب .
5- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الاصيلة لأبناء الدولة .

إنَ الأثار السلبية على الأمن المجتمعي لا تنعكس على المجتمعات المستقبلة للمهاجر السري بل كذلك على البلد الاصلي ؛ إذ يحرمهم من القدرات والطاقات الشابة التي من الممكن أن تساعد في البناء والتعمير والتحديث ، فضلاً عن أنها نعكس عمق عجز هذه المجتمعات وفساد بنيتها السياسية ، اما اثارها على البلد المستقبل فتتجسد بمشكلة الإندماج فإلى أنَ يتم استيعابها وإندماجها فسوف تظل بؤرة للتوتر وعدم الاستقرار ومختلف سلوكيات العنف والإرهاب والانحراف والتطرف [1] .

4- أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الصحي

فتتضح هذه الجدلية بالعلاقة بين المهاجرين غير الشرعيين والتهريب ولعل تهريب المخدرات بمقدمتها ومثال ذلك اسبانيا والمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة بشكل يصعب السيطرة عليه [2]، فضلاً عن أنتشار الأوبئة والأمراض المعدية كالكوليرا والايدز والالتهاب الكبدي ، يدعم ذلك ضعف الوضع الاقتصادي للمهاجرين والظروف الصحية الرديئة التي يعيشون بها ، وتهربهم من الرقابة والعلاج خوفاً من الطرح أو الترحيل والمسائلة القانونية ، مما يصعب الكشف المبكر عن المرض ، بالإضافة إلى علاقة المهاجرين بشبكات التجارة بالأعضاء البشرية والاتجار بالبشر والمخدرات ، يهدد ذلك أمن المواطنين والدولة ويسهم في نشر أمراض خطيرة كنقص المناعة الناتج عن الاعمال غير المشروعة اللا-أخلاقية التي تساهم في تفشي هذا النوع من الامراض [3] .

نخلص مما سبق الأثر المتعدد لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعكس فشل النظم السياسية وسياستها الأمنية والتنموية لخلق فرص الحياة والرفاه لأفرادها مما يدفعهم للهجرة غير الشرعية، مما يعرض أمنهم الإنساني للخطر اولاً و من ثم الأمن الإنساني للمجتمعات المستقبلة .

المطلب الثاني : آليات معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودعم الأمن الإنساني

1- المواثيق الاتفاقيات الدولية لمعالجة الهجرة غير الشرعية والأمن الإنساني

نظراً لارتباط الأمن الإنساني بأبعاده المتعددة كالصحية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية والأمن الشخصي بظاهرة الهجرة غير الشرعية، ونظراً للإحصائية المقدمة من الأمم المتحدة بصندوقها (الاستئماني للأمن البشري) حيث حددت ما يقارب (244) مليون نسمة خارج أوطانهم مما يعرض أمنهم الإنساني والدولة المستقبلة لهم للأخطر فلابد من معالجات أهمها الآتي : [4]

(1) علي ليلة ، الإصلاح الداخلي لمواجهة التطرف ، ج3، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ص 117
(2) مصطفى عبد الغني ، عرب أوربا الواقع والمستقبل ، دط ، كتاب الجمهورية ، 2009 ، ص ص 50-51
(3) علي عثماني وهجيرة صحراوي ، الهجرة غير الشرعية : المدلول ، الاسباب وآثارها في الجزائر ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، العدد 1، مج 6 ، 2022، ص 565 .
(4) صندوق الامم المتحدة الاستئماني للأمن البشري ،

1- معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية : كالنزعات والحروب والحرمان والفقر فيهدف الأمن الإنساني حل هذه المشكلات بالتصدي بشكل استباقي وشامل ولعل التنمية المستدامة* أبرز الأدوات الفعالة لتحقيق الأمن الإنساني أذ تجعل الهجرة خياراً غير ذا ضرورة .

2- حماية وتمكين اللاجئين والمهاجرين والمجتمعات المضيفة : يوجّه الأمن الإنساني الانتباه إلى الثغرات في إدارة الهجرة ويهدف إلى تعزيز الآليات التي تعود بالفائدة على الجميع ، ويشجع كذلك على أتخاذ استجابات متعددة القطاعات تعالج جميع المشاكل التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون والمجتمعات التي تستضيفهم ، ويركز على تعزيز الوئام الاجتماعي، وتشجيع الابتكار ، وبناء القدرة على الصمود من أجل حفظ الكرامة والاحترام المتبادل.

3- تطبيق مفهوم الأمن الإنساني على مجال الترحيل والهجرة : ومثال ذلك الدعم الاقتصادي وإعادة إدماج المشردين وتقديم المساعدة ومعالجة حالة الأشخاص عديمي الجنسية ، وتعزيز العبور الآمن والمنظم للمهاجرين ؛ وحماية ضحايا الإتجار بالبشر.

أما دور (الأمم المتحدة) فهو مزدوج أذ سعت إلى الحد من الهجرة غير الشرعية أولاً عبر (برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو) وهو برتوكول مكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، تضمن(25)مادة خصصت بعضها لتحديد ماهية المهاجر المطابقة لماهية المهاجر غير الشرعي، ومنعت تهريب المهاجرين عبر تعاون الدول الاطراف لمنع حدوث ذلك، وحماية حقوق المهاجرين المهربين، مع منع تعرضهم للملاحقة الجنائية [1]،وأشار البروتوكول لـ(الاتفاقية الدولية لقانون البحار لعام 1982)عدت هذا الاتفاقية كدستور للمحيطات كونها تفرز السلم والأمن الدولي، فضلاً عن أنها تعمل على وضع حلول توفيقية لسير حرية الملاحة وحماية الموارد البحرية، اتفاقية من شأنها معالجة ازمة الهجرة غير الشرعية طالما أنَ احد الاساليب الهجرة هي البحار، ويضاف للمواثيق الدولية كذلك (بيان الرباط 2006) بعد طلب (60) دولة افريقية واوربية بطلب مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من (أفريقيا) إلى (أوربا) ، وخرج البيان بعدة توصيات من شأنها معالجة الهجرة غير الشرعية نبينها بالآتي : [2]

1- وضع البيان أسس التعاون وتحمل المسؤولية المشتركة في معالجة الهجرة غير الشرعية.

2- احترام حقوق المهاجرين واللاجئين عموماً وتوفير الحماية الدولية .

3- دعا البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة والمساهمة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

---

https://www.un.org/humansecurity/ar/migration/

* طرحت الامم المتحدة ببرنامجها الانمائي للتنمية البشرية علاقة التنمية البشرية بالأمن الإنساني لما يوفره الأخير من بيئة آمنه قد تضبط عملية التنمية البشرية ، إنَ لم تكن أحد مقوماتها عن طريق إزالة العقبات والحد من المخاطر ورفع التحديات ، وذلك عبر بحث سبل رفع هذه العراقيل ، وهنا تكمن احدى طروحات الأمن الانساني في علاقتها بالتنمية البشرية التي تدعو لتحقيق النمو والمساواة (ينظر في ذلك : ميلود عامر حاج ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، د ط ، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016 ، ص 82) .

(1) محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين ، ط1،المفكر العربي،مصر،2018، ص ص 47-48

(2) خرار حليمة وبلباي اكرام ، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها اقليمياً ودولياً ، مجلية الباحث في العلوم القانونية والسياسية ، العدد 6، 2021، ص ص 51، 53.

أما الأمن الإنساني فيرجع للأمم المتحدة الفضل بتحديد ماهيته نظراً للمخاطر التي يتعرض لها إنسان القرن الواحد والعشرين، محدداً خصائصه المتمثلة بطابعة الشمولي والعالمي، ومكوناته المتكاملة إذ تتوقف كلاً منها على الأخرى، واهمية الاجراءات الوقائية المبكرة للحد من الأخطار المهددة للأمن الإنساني، واخيراً ماهية الأمن الإنساني المرتبطة بشكلٍ كلي بنوعية حياة البشر بكل مكان، أما وسائل او دعائم تحقيقه فيحددها تقرير التنمية البشرية بالآتي : [1]

1- القوة الناعمة الأداة المثلى لتحقيق الأمن الإنساني بجانب التنمية البشرية والديمقراطية
2- استخدام القوة لتحقيق الامن الإنساني لابد أنَ يتم بطرق قانونية وتحت مظلة المنظمات الدولية.
3- أهمية التعاون الدولي والمنظمات الدولية والاقليمية لتشكيل قواعد عمل الامن الإنساني.
4- ضرورة تركيز السياسات العامة لتحقيق الأمن الإنساني على مواجهة كافة أشكال الاضطهاد.
5- إنَ الأمن الإنساني يعدَ مكسباً للتنمية البشرية المتوازنة والأمن الجماعي طويل المدى

2- معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني

تهدد الهجرة غير الشرعية الامن الوطني والإنساني للدولة المستقبلة لها، وطالما تعلق الأمر بطرق الهجرة غير الشرعية: براً وبحراً ونهراً، فان المعالجات الأولى التي تفرض نفسها ستكون بالخطط الأمنية لحماية المنافذ الحدودية بغية عدم تسلل المهاجرين غير الشرعيين منها، مجموعات حرس الحدود، وحراسة السواحل، وشرطة الحدود، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى ضرورة اعداد خطة متكاملة تتولى أحصاء جميع المنافذ الحدودية المعتادة لتسلل مع ضرورة تعزيزها بتشكيلات مختصة لها، وفتح جميع قنوات اتصال والتعاون المشترك بين مختلف الفروع والاجهزة الأمنية و مكافحة التزوير واللجوء، فضلاً عن ضرورة وضع خطة أمنية محكمة واتخاذ اجراءات احترازية لحماية حدود الدولة وفق دراسة ميدانية فاعلة، واخيراً تبادل المعلومات بين المصالح المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية [2]، ويضاف إلى المعالجات على المستوى الوطني التنمية المستدامة فتظهر علاقتها أولاً بالأمن الإنساني، فقد تفشل الجيوش بمعالجة العنف وانعدام الأمان والهجرة الغير شرعية، في حين تتمكن التنمية المستدامة بمضمونها الواسع من تحيقي ذلك، وفي هذا السياق يحدد (فرانسيس ستوارت) علاقة التنمية بالأمن بالاعتماد المتبادل ويستدل لذلك بعدة حجج أهمها الآتي : [3]

1- يشكل الأمن الإنساني جزء من رفاهية الإنسان وبالتالي يعدَ هدف التنمية البشرية .
2- انعدام الأمن الإنساني له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي وبالتالي على التنمية البشرية .
3- التنمية غير المتوازنة التي تنطوي على عدم المساواة تعدَ مصدر مهما من مصادر الصراع مما يهدد الأمن الإنساني .

(1) علي ليلة ، الأمن القومي العربي في عصر العولمة ، الكتاب الأول ، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2012 ، ص 98 .
(2) زروق العربي ، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 1 ، 2020، ص ص 61-62.
(3) حسين باسم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 542 - 543 .

أما التنمية المستدامة واثرها على الهجرة غير الشرعية فتعد الاسباب الاقتصادية عموماً كالبطالة وتدني الاجور السبب الرئيسي للهجرة غير الشرعية ومن هنا لابد من معالجة لهذه الأسباب بتوفير فرص العمل وتحديد سياسات حكومية كاملة من شأنها معالجة الأزمات الاقتصادية ومشكلاتها لاسيما في البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة ، بالإضافة لترشيد الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية للتغلب على التخلف والفقر والجهل والبطالة مما يستلزم خطط تنموية متكاملة الابعاد لمكافحة ظاهرة الهجرة الشرية وتحقيق الأمن الإنساني [1] .

الخاتمة

يرتكز الأمن الإنساني على الفرد ليشمل جميع نواحي حياته الصحية والبيئية والسياسية والمجتمعية والغذائية والاقتصادية والصحية، وهو بذلك مفهوم مغاير لأمن الدولة من حيث ابعاده والقوة المستخدمة لتحقيقه فلم تعد القوة الصلبة او العسكرية الطريقة وحيدة، بعبارة أخرى الاعتماد على القوة المرنة اكثر من القوة الصلبة/العسكرية، وفي علاقته بالهجرة غير الشرعية التي تعدَ بدورها من أكبر التهديدات الموجهة ضد الأمن القومي والأمن الإنساني، فتحدد علاقتها بالتفاعل الطردي أذ أنَ المخاطر الناتجة من الهجرة الغير الشرعية تعدد كل ابعاد الأمن الإنساني نتيجة للأزمات الاقتصادية التي تحدثها بالبلدان المستقبلة كالبطالة وتدني الأجور وغيرها ، فضلاً عن المشكلات الأتجار بالبشر وغسيل الأموال والتهريب وغيرها فجميعها اعمال مشبوهة واجرامية ناتجة عن الهجرة الغير الشرعية، أما على مستوى الأمن المجتمعي فتؤثر سلبا بالثقافة الاجتماعية إذ ظهرت افات اجتماعية كتفشي الرشوة ورواج استهلاك او الاتجار بالمخدرات ، فضلاً عن اختلاف منظومة القيم الثقافية بين الدولة المستقبلة وثقافة المهاجرين غير الشرعيين، فأدخلت على هذه المجتمعات ثقافات قد لا تتناسب مع قيمه وافكاره وتقاليده وعاداته، ويمتد القول للأمن الصحي بانتشار امراض الكوليرا والايدز وغيرها، والأمن البيئي نظراً للعشوائيات غير الصالحة للسكن التي تؤثر على الأمن البيئي، وهكذا تعد الهجرة غير الشرعية احد ابرز مهددات الأمن الإنساني، مما يستدعي الجهود الدولية والمحلية لمعالجتها والتي برزت بها الولايات المتحدة الراعية لبروتوكول (برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو) والمواثيق الدولة الأخرى كقمة الرياض للحد من هذه المشكلة، فضلاً عن السياسات المحلية المتمثلة بالخطط الأمنية والتنمية المستدامة والحكم الرشيد كمعالجة للهجرة السرية من شنها ضمان الأمن الإنساني.

قائمة المصادر

أولاً : القواميس والمعاجم

1- بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاشتراكية، ابو ظبي ، 2009 .
2- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الامارات،2004.

([1]) أيت عبد الملك نادية ، الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة صوت القانون ، العدد 2، 2014، ص ص 106-107.

أولاً : الكتب العربي والمترجمة :

1- اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوربا ، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2022 .
2- اياد هلال الكناني، الحكم العالمي في دراسة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، ط1، دار الخليج ، الاردن، 2020.
3- ايمانويل كانط، مقالات في التاريخ والسياسة ، ترجمة : فتحي انقزو ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2022.
4- توماس نيل، شخصية المهاجر، ترجمة : اسلام احمد ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2023 .
5- جاك دريدا،مالذي حدث في 11 سبتمبر، ترجمة: صفاء فتحي ، ط1 ، المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، 2003.
6- جاك ريدا،ماذا عن غد، ترجمة: سلمان خرفوس، ط1، دار الفارابي ، بيروت، 2010 .
7- حيدر موسى منخي، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية دراسة حالة العراق وليبيا انموذجاً، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع ، قطر، 2017.
8- زهير اليعكوبي الحرب الإنسانية هل يمكن أن تبرر الحرب؟، ط1، دار اكتب، القاهرة ، 2017 .
9- سالم حميد واخرون، الأمن القومي الاماراتي والخليجي الجزر الاماراتية المحتلة ،ط1،مركز المزماة للدراسات، دبي، 2019.
10-سليم قسوم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، ط1، مركز الامارات للدراسات الأمنية والبحوث الاستراتيجية ،الامارات، 2019.
11-عبد الرحمن رحموني واخرون، الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي،ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2019.
12-علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ط1، ابن النديم، الجزائر، 2016 .
13-علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، ج1، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2012 .
14-علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، ج3، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر ، 2012.
15-فارس محمد العمارات ، الأمن الإنساني في ظل العولمة ، ط1 ، دار الخليج ، الاردن ، 2019 .
16- فرحان جميل العموش، جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الاردني ، ط1،دار زهران، الأردن ، 2020.
17-مجموعة مؤلفين، جائحة كورونا – سياسات وازمات عالمية وإقليمية ، ط1، مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، القاهرة ، 2021.
18-محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية – الاوربية ، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 2018 .
19-محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين، ط1،المفكر العربي،مصر،2018.

20-مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، ط1، دار قباء ، مصر،1999.
21-مصطفى عبد الغني، عرب أوربا الواقع والمستقبل، دط ، كتاب الجمهورية، مصر، 2009 .
22-ميلود عامر حاج ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، د ط ، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016 .
23-ناجي محمد الهتاش و صلاح حسن جار مسعود ، التعاون الأمني في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ط1، العربي للنشر والتوزيع، ط1،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2023.
24-ندا جمال حرحور ، ليبيا والهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي، ط1 ، العربي للنشر والتوزيع ، مصر، 2023.
25-وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست، الأمن الإنساني دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الأمارات، 2009.

ثانياً : المجلات والدوريات

1- أيت عبد الملك نادية ، الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مجلة صوت القانون ، العدد 2، 2014.
2- حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية ، مجلة اهل لبيت، العدد 24 ، 2019.
3- خرار حليمة وبلباي اكرام ، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها اقليمياً ودولياً ، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية ، العدد 6، 2021.
4- دريفل سعده، الهجرة غير الشرعية : العوامل الجاذبة والدافعة واخطارها ،مجلة سوسيولوجيا، العدد1، 2018.
5- زروق العربي، الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد 1 ، 2020.
6- عبد الحليم بن مشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، العدد 7 ، 2011.
7- عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة ، الجزائر والهجرة غير الشرعية في ظل التحديات الأمنية الجديدة ، مجلة التراث ، العدد 29 ، 2018 .
8- علي عثماني وهجيرة صحراوي، الهجرة غير الشرعية : المدلول ، الاسباب وآثارها في الجزائر ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، العدد 1، مج 6 ، 2022.
9- عمرو محمد الشناوي، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، العدد 77 ، 2021.
10-فرقان عبد حمود، الأمن الإنساني الواقع والتحديات (العراق انموذجاً)، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 38، العراق، 2024.
11-فوزي بن دريدي، ابعاد الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي، مقاربات، العدد12، 2013.
12-نوال بن عمار، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 1، مج 9 ، 2020.

13-وشمه الهادي، الهجرة غير الشرعية(الحرقة) حالة الجزائر، مجلة المواقف، العدد4، 2009

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1- مصطفاوي سفيان ، إشكالية الهجرة غير الشرعية وسبل معالجتها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والحقوق / قسم الحقوق / جامعة احمد دراية ، 2021.

رابعاً : التقارير

1- تقرير المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، 2010.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

2- صندوق الامم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

https://www.un.org/humansecurity/ar/migration/

The dialectic of the relationship between human security and the phenomenon of illegal immigration

Dr.samah najm kazim

Al-Nahrain University / College of Political Science

samah.najm@nahrainuniv.edu.iq

Abstract :

Human security is one of the most prominent contemporary concepts in security studies that emerged in the post-Cold War era. Due to the complexity of security conditions and their inclusion of multiple dimensions and tools to achieve them, there has been a shift from state security based on military force and linked to the borders of the nation-state, to the security of individuals and humans under the name (human security) to include several dimensions, including: societal security, personal security, environmental security, economic security, and health security. Political security has dimensions that require multiple tools and mechanisms to ensure it, different from military forces. This force is of no use in achieving it. An example of this is environmental and health security, which requires different treatments. The dialectic of human security also emerges in its relationship to the problem of illegal immigration due to the crises and challenges it produces that threaten the essence of human security in countries threatened by security problems caused by illegal immigrants first, such as health problems. Secondly, drug trade, smuggling, organ trade.

Keywords: human security, illegal immigration, personal security, social security, economic security.